

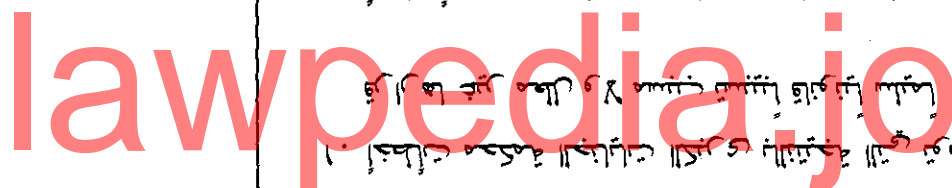
وتتلخص أساليب التمييز الأول بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها ولم تعطل قرارها تعليلاً كافياً وأن تعليها انصب على وقائع هذه القضية كما جاء بإسناد النيابة نصاً وروحاً دون استقرار القضية بشكل واضح لبيئة النيابة التي جاءت متناقضة مع بعضها البعض .
٢. أخطأت المحكمة باستقرائها لجناية الشروع بهتك العرض والربط مع جناية التدخل بهتك العرض وأن الربط بين هاتين الجائتين باستقراء صحيح وتمحيص للبيئة لنجد أنه لا يوجد هناك وقائع تكون أركان وعناصر جناية الشروع بهتك العرض .
٣. أخطأت المحكمة أيضاً بالأخذ ببيئة النيابة لإثبات جناية التدخل بهتك العرض والتي جاءت بأقوال المشتكية لوحدها بناءً على تصورها ونسجها لخيوط هذه القضية ولو أن المحكمة طرحت شهادة المشتكية باعتبارها دليلاً غير كافٍ لقررت إعلان براءة الجبهة المميزة من جناية التدخل بهتك العرض .
٤. إن بيئة النيابة جاءت متناقضة حيث جاء بأقوال المشتكية بأن الحجر تم رميه على الباص من سيارة والشاهد يقول أن الحجر تم رميه من شخص كان يسير أمام مركبة وأنه أصاب كتفه ولم يصب المركبة كل ذلك لا يؤدي إلى الإدانة والتجريم ولو أن المحكمة طرحت شهادة المشتكية جانباً باعتبارها دليلاً غير كافياً وقررت إعلان براءة الجبهة المميزة مما أسند إليها .
٥. وبالتناوب أخطأت المحكمة أيضاً بالأخذ ببيئة النيابة حيث أن شهادة المشتكية تقول خلاف ما قاله الشاهد ((وخلاف ما قاله الشاهد زوج المشتكية وأن ابن المشتكية المراد تأجيل خدمته العسكرية ظهر من خلال شهادة والدته التي نسجت مع الشاهد والزوج حيث تذكر هي أنها خرجت من بيتها الساعة العاشرة وتقوم بالذهاب إلى عملها في الساعة الواحدة وأنها التقت مع الساعة الواحدة وعادت إلى البيت بعد ما حدث معها حسب زعمها مساءً كل ذلك جاء بصورة متناقضة وهذا لا يعني بناءً صالحاً للقناعة بهذه البيئة لتناقضها .
٦. أخطأت المحكمة بالأخذ ببيئة الإثبات من حيث تعرف المشتكية على الجهة المميزة بطابور تشخيص على كل واحد منهم وهذه الواقعة للإثبات لا أساس لها من القانون وهي مخالفة للواقع والحقيقة .

... ۱/۱۹۶۳ ...
...
...
...
... ۳.

...
...
...
...
...
... ۴.

...
... ۱/۱۹۶۳ ...
... ۸.



...
... ۱.

:- ...

:- ...

...
... ۵.

...
...
... ۸.

1. 2019-2020 ...

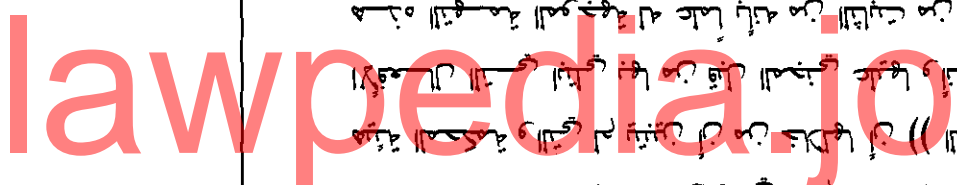
2. ...

3. ...

4. ...

5. ...

6. ...



المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

3

٤٠

٨٠

١٠٠

lawpedia.jo

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

المراد هو
أي () :- الأساس المنطقي على أساس منطقي وحالات منطقي
والمراد هو

... ..

... ..

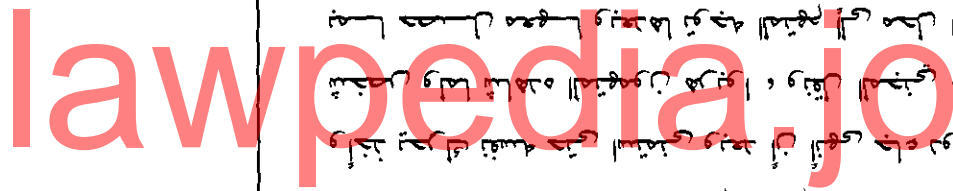
... ..

... ..

... ..

... ..

... ..



مرحلتين ، مرحلة التهديد والعنف والمرحلة الثانية هي مرحلة التعدي على مواطن العفة والعورة للمجني عليها ، وحيث أن الأفعال التي قام بها المتهمون من اخذ المجني عليها رغمًا عنها ونقلها إلى مكان آخر بواسطة المركبة باستعمال العنف والتهديد بقصد التعدي على عورتها إنما تشكل هذه الأفعال عنصر العنف والتهديد كجزء من الركن المادي لجريمة هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات ، وبذات الوقت فإن الأفعال الموصوفة سابقاً والتي قام بها المتهمون لا تشكل جناية الخطف المنصوص عليها بالمادة ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات إذ أن هذه الجريمة لها أركان مستقلة عن جريمة هتك العرض إذ أن الركن المادي فيها هو استعمال ضروب العنف أو الإكراه أو الحيلة على أنثى ونقلها من المكان الذي اعتادت التواجد به إلى مكان آخر بقصد إختافها عن ذوبها أو أسرتها وحرمانها من العودة لهم بغض النظر عن الالذاع أو الباعث على هذه الأفعال من قبل الخاطف .

والركن المعنوي في هذه الجريمة هو أن نية الخاطف تتجه إلى إبعاد الأثى عن ذوبها أو أسرتها أو مكان إقامتها بقصد إختافها .

وحيث أن هذه الأركان في هذه الجريمة غير متحققة في الأفعال التي ارتكبتها المتهمون فإن ذلك يتطلب إعلان عدم مسؤوليته عن هذه التهمة المسندة لهم .

ومسأ دام الأمر كذلك وحيث أن المحكمة توصلت إلى أن أفعال المتهمون الواقعة على المجني عليها كانت على مراحل وكل منهم قام بجزء من هذه الأفعال فهذا يستدعي الوقوف على التكيف القانوني للأفعال التي ارتكبتها كل واحد منهم :-

١. المتهم فإن الأفعال التي ارتكبتها من حيث استعماله للتهديد والعنف على المجني عليها والمشاركة في نقلها بواسطة المركبة حتى الوصول إلى مكان خلاء بعيد عن الناس وقيامه بإدخال قضيبه في دبرها رغمًا عنها إنما تشكل هذه الأفعال سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات .

٢. المتهمان اللذان قاما بالمشاركة بالتهديد ونقل المجني عليها بالمركبة

ومن ثم تهديدها بواسطة الأدوات الحادة ومن ثم الإمساك بها ليتمكن المتهم من هتك عرضها بواسطة إدخال قضيبه في دبرها إنما شكل جناية الشروع التام بهتك العرض خلافاً للمادتين ١/٢٩٦ و ٧٠ عقوبات لأنهما كانا لديهما النية بهتك عرض

وجسدته في قريته في التوقيف .
التوقيع في قريته في التوقيف .
المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون
المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

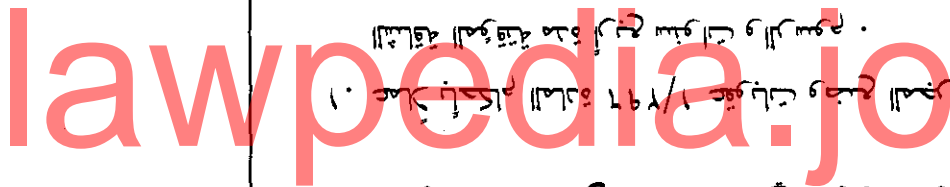
المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون

المادة ١٠٣/٨ من قانون



أ. لم يرتض بالحكم المتهمان :-

١
٢

فطعنا فيه تمييزاً للأسباب المبسوطه في اللائحة المقدمة من وكيلهما بتاريخ

٢٠٠٧/٦/٧ .

ب. كما لم يرتضيه المتهمان :-

١
٢

فطعنا فيه تمييزاً للأسباب المبسوطه في اللائحة المقدمة من وكيلتهما

بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٧ .

ج. كما لم يرتضيه أيضاً مساعد رئيس النيابة العامة فطعن فيه تمييزاً للأسباب المبسوطه

في اللائحة المقدمة منه بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٧ والتي تضمنت أيضاً مطالعته على الطعن التمييزين المقدمين من المتهمين .

وفي الرد على أسباب الطعون التمييزية :-

وعن جميع أسباب الطعن الأول المقدم من المتهمين
والثاني المقدم من المتهمين

وينص الطعن فيها جميعاً على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها من وقائع وتطبيقات قانونية مستندة إلى الوقائع التي قعت بها .

وفي ذلك وبالتسبب للوقائع نجد أن أسباب الطعن تشكل طعناً في الصلاحية التقديرية لمحكمة الجنايات الكبرى المنوحة لها باعتبارها محكمة موضوع هذه القضية بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي أمدت القاضي الجزائي صلاحية تقرير الأدلة ووزنها و الأخذ بما يرتاح إليه ضميره و طرح ما لا يطمئن إليه من هذه الأدلة والحكم حسب قناعته الشخصية و لا رقابة لمحكمة التمييز على ما يتوصل إليه من نتائج مما دامت مستمدة من بيانات قانونية لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى واستخلاصها كان سائغاً ومقبولاً .

• **٤٠٥** الخ. من حيث
 ٤٠٥ الخ. من حيث
 ٤٠٥ الخ. من حيث
 ٤٠٥ الخ. من حيث

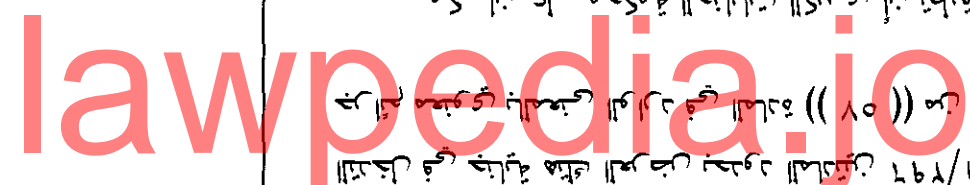
• **٤٠٦** الخ. من حيث
 ٤٠٦ الخ. من حيث
 ٤٠٦ الخ. من حيث
 ٤٠٦ الخ. من حيث

• **٤٠٧** الخ. من حيث
 ٤٠٧ الخ. من حيث
 ٤٠٧ الخ. من حيث
 ٤٠٧ الخ. من حيث

• **٤٠٨** الخ. من حيث
 ٤٠٨ الخ. من حيث
 ٤٠٨ الخ. من حيث
 ٤٠٨ الخ. من حيث

• **٤٠٩** الخ. من حيث
 ٤٠٩ الخ. من حيث
 ٤٠٩ الخ. من حيث
 ٤٠٩ الخ. من حيث

• **٤١٠** الخ. من حيث
 ٤١٠ الخ. من حيث
 ٤١٠ الخ. من حيث
 ٤١٠ الخ. من حيث



2/1/20

Handwritten signature

Handwritten signature

Handwritten signature

Handwritten signature

Handwritten signature

Handwritten text line

Handwritten text line

Handwritten text line

Handwritten text line

Handwritten text line

Handwritten text line

